نخلص من كل ما تقدم الى جملة من النتائج والاستنتاجات :

اولا : ان العلاقات النفطية بين الاقطار العربية والاتحاد السوفييتي ودول المنظومة الاشتراكية الاخرى هي علاقات محدودة نوعا وحجما .

ثانيا : ان هذه العلاقات النفطية هي في نمو وازدياد تدريجي ، وان يكن بطيئا ، منذ اواسط الخمسينات .

ثالثا : بعد استقراء المعطيات المتوفرة عن هذه العلاقات النفطية يتبين ان النمط العام للعلاقات النفطية بين الاتحاد السوفييتي والاقطار العربية هو أنها جزء من مجمل علاقات التعاون التي قامت خلال السنين الماضية بين الاتحاد السوفييتي وبعض الاقطار العربية في ميادين شتى .

رابعا : ان الاتجاه العام لنشوء العلاقات النفطية بين الاتحاد السوفييتي والاقطار العربية هو أن هذه الاقطار العربية تطلب من الاتحاد السوفييتي مساعدتها او تقديم العون لها في هذا الحقل النفطي أو ذاك سواء في ميدان التنقيب او تقديم مرافق ومنشآت الانتاج او الخبراء والخبرة التكنولوجية أو مد انابيب . ويسدد ثمن هذه المنشآت او المعدات واللوازم او الخدمات بصور شتى انما في غالب الاحيان اما عينا من انتاج حقول النفط المستغلة او مقايضة بسلع او معدات او محاصيل اخرى . فالعراق يدفع نفطا ثمنا لمصر قطنا وسوريا قمحا الخ ... ولم نسمع مرة ان الاتحاد السوفييتي سعى بطمع او بضغط من اي نوع للقيام بمهمة او الفوز بعقد نفطي مع اي قطر عربي او غيره للفوز بمغانم مادية معينة .

خامسا : باستقراء انواع العلاقات النفطية القائمة بين الاتحاد السوفييتي والاقطار العربية يتعذر على المرء ان يرى او يلمس ما يمكن ان يدخل في باب استغلال الدول الكبرى للشعوب المستضعفة او المتخلفة . فالاتفاقات تتم وفق اصول التعامل الاقتصادي والتجاري المتعارف عليها بين الشعوب الحرة على قدم المساواة وبشروط هي في مجملها لصالح الاقطار العربية . فتقدير اسعار المواد يتم على أساس اسعار السوق الحرة . وتسديد قيمة ما يقدمه الاتحاد السوفييتي من معدات ولوازم الخ يتم بعد مضي زمن يتفق عليه بفائدة ضئيلة فهي بالتالي تدخل في باب المساعدات والقروض والمعونات ويجري التسديد وفق اصول المقايضة ، فكثير من الاقطار العربية مثل مصر او سوريا لا يتوفر لديها فائض من العملات الصعبة ، ولذلك فهي تسدد قيمة ما حصلت عليه مما يتوفر لديها من منتوجات او محاصيل يتفق عليها الطرفان . واذا اخذنا حالة تطوير حقل الرميلة الشمالي في العراق كمثال ملموس نجد ان هذا الحقل النفطي الغزير والهام ظل معطلا بسبب الضغوط الاستعمارية ، وكان دور الاتحاد السوفييتي هو دور الممول لعملية تطوير الحقل وقدم المنشآت والمعدات واللوازم والخبرة الفنية في وقت كان فيه العراق يعاني من ضيق مالي وحصار استعماري ، وجرى الاتفاق على أن يسدد العراق ثمن هذا كله على اقساط سنوية بصورة شحنات نفط خام من انتاج هذا الحقل ذاته بسعر السوق الحرة ، وان مثل هذا الاتفاق الذي جرى في عام ١٩٦٩ عندما كان يتوفر في الاسواق العالمية فائض كبير من النفط يعتبر مساعدة للعراق على تسويق جزء من نفط هذا الحقل في وقت لم يكن هنالك فيه طلب شديد على النفط حسبما تطور اليه الحال عقب حرب اكتوبر ، وفي وقت كانت الاحتكارات النفطية الدولية تسيطر فيه على اسواق تصريف النفط سيطرة شبه تامة . اضف الى ذلك ، ان تقدير اثمان النفط والمعدات يتم حسب اسعار السوق العالمية الحرة ، ولذلك عندما ارتفعت اسعار النفط عقب حرب اكتوبر طالب العراق برفع سعر النفط الذي يشحنه الاتحاد السوفييتي من حقل الرميلة الشمالي فتم ذلك حسب السعر الجديد للنفط في السوق العالمية الحرة ، وهذا ما جرى كذلك مع ايران حيث زود الاتحاد السوفييتي ايران بانشاءات صناعية ضخمة من بينها مجمع ضخم للحديد والصلب في اصفهان تعادل قيمته ٦٠٠ مليون دولار ، وتضمن الاتفاق الذي عقد عام ١٩٦٦ أن يتم مد خط انابيب ضخم لنقل الغاز الطبيعي الايراني الى جمهوريات اسيا الوسطى السوفييتية يسدد منه ثمن هذه المنشآت السوفييتية المقدمة لايران . ويومئذ لم يكن هنالك طلب عالمي كبير على الغاز الطبيعي لا سيما من مناطق بعيدة نسبيا عن أسواقه الطبيعية في اوروبا الغربية كايران (الجزائر أقرب مسافة) ، ولذلك حدد سعر